الأمم المتحدة S/2025/521

مجلس الأمن

Distr.: General
20 August 2025
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة 20 آب/أغسطس 2025 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

بتعليمات من حكومة بلدي، يشرفني أن أنقل إليكم المعلومات التالية:

- خلال شهر تموز/يوليه 2025، قُتل أكثر من ثلاث مائة (300) مدني كونغولي في عدة بلدات بإقليم روتشورو التابع لمقاطعة كيفو الشمالية، وذلك إثر هجمات نفّذتها حركة 23 مارس في انتهاك صارخ لاتّفاق وقف إطلاق النار الذي تم التأكيد عليه مجدّدا ضمن إعلان مبادئ الدوحة الصادر في 19 تموز/يوليه 2025، وضمن اتفاق واشنطن للسلام المؤرخ 27 حزيران/يونيه 2025.

- تُظهر المعلومات التي جمعتها الأجهزة المعنية، والتي أكّدتها على وجه الخصوص مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، أن غالبية الضحايا – وكثير منهم من النساء والأطفال – كانوا من المدنيين العُزّل الذين أُعدموا بإجراءات مُوجزة. ففي الفترة الفاصلة بين 2 تموز/يوليه و 2 آب/أغسطس 2025، وحدها، كانت هذه التجاوزات مشفوعة بانتهاكات جسيمة شملت ارتكاب أكثر من 125 حالة من حالات العنف الجنسي، ومئات من حالات التجنيد القسري، التي شملت تجنيد أطفال، وأكثر من 300 حادث من حوادث التعذيب والنهب وحرق الممتلكات، فضلا عن عمليات زرع لسُكّان مجهولي الهوية داخل المناطق الخاضعة لسيطرة حركة 23 مارس. وقد اتَّخذت هذه الجرائم بُعدًا عرقيًا واضحًا، حيث تمّ إعدام مدنيين بسبب انتمائهم الطائفي، إلى طائفة الهوتو بالأخص، أو تهجيرهم بشكل قسري، ضمن عملية ترقى إلى مستوى محاولة التطهير العرقي.

- التقريرُ الصادر في الآونة الأخيرة عن فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية يُبرز بشكل واضح لا لبس فيه وجود صلة عضوية بين حركة 23 مارس ورواندا. وهو يُثبت أيضا أنّ هذه الأخيرة تعمل بنشاط على تزويد هذه الحركة المسلحة بالدعم العسكري واللوجستي والعملياتي، الأمر الذي يُغذي بشكل مباشر استمرار المذابح، ويُؤدي إلى عمليات نزوح جماعي وقسري للسكان، ويزيدُ من الزعزعة المستمرة للاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ضوء هذه الأدلة التي لا تقبلُ الدّحضَ، تدعو جمهورية الكونغو الديمقراطية مجلسَ الأمن إلى المبادرة فورا بتعزيز نظام الجزاءات القائم، وذلك بإدراج أسماء قادة حركة 23 مارس وأسماء المسؤولين

الروانديين المتورطين في هذه الفظائع على قائمة الأشخاص الخاضعين للجزاءات. ولن يكون بوسع المجلس أن يدافع عن القرار 2773 (2025)، ويسهم في تهيئة بيئة مواتية لإحلال السّلام والأمن الإقليمي ولإجراء المزيد من المساءلة، إلاّ من خلال ممارسة الضغط الهادف والفعال.

وتُشدّد جمهورية الكونغو الديمقراطية على أنّه لا سبيل إلى نجاح أيّ عملية سلام ما دام المسؤولون عن هذه الانتهاكات الخطيرة والمتكررة يُفلتون من العقاب. كما أنّ الأرواح البشرية، بكل أطيافها المجتمعية، تظلّ مسألة غير قابلة للتفاوض وواحدة من مقوّمات العمل الحكومي. لذلك، ليس بوسع مجلس الأمن أن يقف متفرجاً أمام تزايد الإفلات من العقاب؛ فالعدالة والعقوبات الصارمة شرطان أساسيان، لا غنى عنهما، بالنسبة لأية تسوية دائمة قائمة على التوازن.

وفي هذا السياق، تحثُّ الحكومة بقوّة مجلس الأمن على تحمّل مسؤوليته كاملة في التعجيل باتخاذ جميع التدابير اللازمة لإنشاء لجنة التحقيق المستقلة المنصوص عليها في القرار دإ-1/37، الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان في7 شباط/فبراير 2025 خلال دورته الاستثنائية السابعة والثلاثين. فلا بُدّ لهذه اللّجنة من أن تكشف الحقيقة الكاملة حول الجرائم المرتكبة في سياق هذا العدوان، وأن تحدد بشكل لا لبس فيه هوية الجناة والجهات الراعية لهم والمتواطئة معهم، وتضمن تقديمهم إلى العدالة. وعليها أيضا أن توصي بتدابير تضبط المسؤوليات، بما في ذلك إحالة المعلومات إلى لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن، بما يجعل استنتاجاتها تفضي إلى اتخاذ قرارات مُلزمة تساعد في منع تكرار المذابح ذات الدوافع العرقية.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) زينون **موكونغو نغاي**

السفير

الممثل الدائم